إبتسام الصبّاغ
EBTISAM ALSABBAGH
محاماة - استشارات قانونية - تحكيم Attorney at Law - Legal Consultant - Arbitration

رؤى

نشرة دورية تعنى بالشؤون القانونية والأسرية تصدر عن مكتب المحامية إبتسام الصباغ

العـــدد الخامس عشـر، 1 أبـريـل 2026

بين الحق والرحمة:
كيف يتصرف مؤجرو العقارات في زمن الأزمات؟

المحامية ابتسام الصباغ

في فترات الرخاء، تظل العلاقة بين المؤجر والمستأجر محبوسة في إطار "القوة الملزمة للعقد"، حيث تسير الالتزامات في مجراها الطبيعي وفق نصوص القانون وتوازنات السوق. ولكن، حين تداهمنا الأزمات العاصفة، كما شهدنا في مملكة البحرين، تخرج هذه العلاقة من جمود النصوص لتصبح اختباراً حقيقياً للوعي القانوني الممزوج بالمسؤولية الأخلاقية، وتضعنا أمام تساؤل جوهري: أين ينتهي الحق القانوني وأين يبدأ الواجب الإنساني؟

لقد رسم المشرّع البحريني في قانون الإيجارات حدوداً واضحة لحماية المراكز القانونية؛ فمنح المؤجر حق طلب "الإخلاء" عند التأخر في السداد، ووضع ضوابط للزيادات السنوية. ومع ذلك، فإن هذه القواعد وُضعت لتنظيم الحالة "المستقرة"، ولم تُصمم لتكون سيفاً مسلطاً في حالات القوة القاهرة التي تعصف بالدخول وتضعف الأسواق .

إن التمسك بـ "حرفية العقد" في ظل اختلال التوازن الاقتصادي العميم، يعكس فجوة في فهم فلسفة القانون التي تقوم أصلاً على العدل لا على "التعسف في استعمال الحق".

ومن الناحية القانونية الصرفة، لا بد من التمييز بدقة بين "المماطل" وبين "المتعثر قسراً"؛ فالأخير ضحية لظروف خارجية كإغلاق الأنشطة أو فقدان الوظيفة، وهي حوادث استثنائية تبرر للقضاء أحياناً التدخل لإعادة التوازن للالتزامات التعاقدية المرهقة. فمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" ليس قاعدة صماء تنفصل عن الواقع، والمحاكم البحرينية في أحكامها الحديثة لم تغفل الجوانب الإنسانية والظروف القاهرة، تقديراً منها بأن القانون وجد لحماية الاستقرار المجتمعي أولاً وأخيراً.

بعيداً عن العاطفة، فإن النهج المتشدد خيار "قصير النظر" من منظور استثماري؛ ففي سوق يعاني من تخمة المعروض وتقلص الطلب، يُعد الحفاظ على مستأجر قائم عبر "جدولة المتأخرات" أو "التخفيض المؤقت" أكثر ربحية من مغامرة "الوحدة الشاغرة" التي تستنزف المالك بتكاليف الصيانة وعمولات الوسطاء وفقدان العائد لشهور. إن الإدارة الرشيدة تقتضي تحويل المستأجر المستقر إلى "أصل مستدام" بدلاً من خسارته عند أول عثرة عابرة.

ختاماً، إن العقود قد تُكتب بالحبر، لكن استدامتها تُبنى بالثقة. في أزمنة الأزمات، لا يُقاس نجاح المالك بقدرته على "التحصيل" القسري، بل بقدرته على إدارة أزمته بحكمة واتزان. إن الموقف القانوني الرصين هو الذي يجمع بين صون الحق وتقدير الظرف؛ فإذا كان القانون يخبرنا بما "يجوز" فعله، فإن روح العدالة هي التي تملي علينا ما "ينبغي" فعله لضمان استقرار السوق وثقة المجتمع.

القوة القاهرة وأثر النزاعات الإقليمية على العقود القائمة

المحامية أمل عبدالرسول

يقوم النظام القانوني للعقود على مبدأ مستقر مفاده أن العقد شريعة المتعاقدين، غير أن هذا المبدأ رغم رسوخه لا ينفصل عن الواقع الإقتصادي الذي تتحرك فيه العلاقات التعاقدية، فالقانون يدرك أن بعض الأحداث الإستثنائية قد تقع خارج نطاق توقع الأطراف وسيطرتهم، فتؤثر بصورة جوهرية في قدرتهم على تنفيذ التزاماتهم. ومن هنا نشأت نظرية القوة القاهرة باعتبارها أداة قانونية توازن بين استقرار العقود ومقتضيات العدالة عندما تتدخل ظروف استثنائية تقلب موازين العلاقة التعاقدية.

وقد أعادت الحرب الأخيرة في المنطقة إبراز الأهمية العملية لهذه النظرية، بعد أن امتدت آثارها إلى مجالات تتجاوز البعد العسكري لتصل إلى النشاط الإقتصادي والتجاري، فالتوترات التي شهدتها منطقة الخليج العربي وما ارتبط بها من مخاطر أمنية في المحيط الجوي والممرات البحرية الحيوية وعلى رأسها مضيق هرمز، انعكست بصورة مباشرة على حركة التجارة والنقل وسلاسة الإمدادات الدولية، وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وتأخر توريد المعدات والمواد الأساسية، بل وإعادة تقييم بعض الشركات الدولية لمخاطر العمل في المنطقة.

وتظهر آثار هذه التطورات بشكل خاص في عقود المقاولات الكبرى، وهي العقود التي تقوم بطبيعتها على التزامات معقدة وجداول زمنية دقيقة وتعتمد على شبكة واسعة من الموردين والمقاولين من الباطن، ففي مثل هذه المشاريع قد يؤدي أي اضطراب واسع في حركة النقل أو التوريد إلى تعطيل مراحل من التنفيذ أو تأخير تسليم المواد والمعدات الضرورية للمشروع. وعندما يكون هذا التعطيل ناتجًا عن ظروف استثنائية خارجة عن إرادة الأطراف، يثور التساؤل حول ما إذا كان ذلك يشكل حالة من حالات القوة القاهرة التي تبرر تعليق الإلتزام أو إعفاء الطرف المتضرر من المسؤولية العقدية.

وقد استقر الفقه القانوني على أن القوة القاهرة تتحقق عندما يقع حدث استثنائي غير متوقع، خارج عن إرادة الأطراف، ويستحيل دفعه، ويجعل تنفيذ الالتزام

مستحيلاً. وتعد الحروب والنزاعات المسلحة من أبرز الأمثلة على هذه الحالات، خاصة عندما تؤدي إلى تعطيل المواصلات أو تعذر الحصول على المواد الأساسية اللازمة لتنفيذ العقد.

غير أن التمسك بالقوة القاهرة في العقود لا يتحقق بصورة تلقائية، بل يتطلب إثبات أن الحدث الإستثنائي قد أثر تأثيرًا مباشرًا في تنفيذ الإلتزام، فإذا أدت الظروف المرتبطة بالحرب إلى تعذر استيراد معدات أساسية للمشروع، أو إلى تعطيل طرق النقل التي يعتمد عليها المقاول، أو إلى فرض قيود تعوق استمرار العمل، فإن هذه الوقائع قد تشكل في مجموعها حالة قوة قاهرة تبرر تمديد مدة التنفيذ أو تعليق بعض الإلتزامات التعاقدية أو حتى فسخ العقد في بعض الحالات.

وفي ضوء ما تشهده المنطقة من تحولات متسارعة ومستمرة، يتضح أن نظرية القوة القاهرة لم تعد مجرد مفهوم فقهي تقليدي، بل أصبحت أداة عملية ضرورية لضبط العلاقات التعاقدية، فالعقود مهما بلغت دقتها تظل مرتبطة بالظروف التي تحيط بتنفيذها، الأمر الذي يجعل حسن تقدير المخاطر وصياغة بنود القوة القاهرة بوعي قانوني بما يسمح بإعادة التوازن للعلاقة التعاقدية عندما تفرض الظروف الإستثنائية نفسها على الواقع الاقتصادي.

ثروة مخفية في التنفيذ القضائي!

المحامية فاطمة عبدالنبي

كثيراً ما يُصاب المحكوم له بالإحباط، معتقداً أن حقه قد ضاع عندما يتبين أن حسابات المدين البنكية فارغة، أو أن المدين لا يملك عقارات أو مركبات حديثة. لكن اليأس ليس حلاً!

فباب استحصال الحقوق لا يُغلق بهذه السهولة. فبعد تعيين منفذ خاص، يمكن المباشرة بإجراءات الحجز على أموال المدين المنقولة، وحتى على مركباته المتوقفة أو التالفة والتي يُطلق عليها "سكراب".

المهم ألا تستهين بهذه الممتلكات المنقولة، وخاصة المركبات حتى لو كانت بحالة متردية. فالاعتقاد بأنها "لا تسمن ولا تغني من جوع" غير دقيق. إذ يمكن حجز هذه المركبات وعرضها للبيع في المزاد العلني، حيث يوجد سوق نشط لمثل هذه المعادن والخردة.

لقد شهدنا حالات عديدة بيعت فيها مركبات "سكراب" وتمكن المحكوم له من استرداد جزء ولو بسيط يسير من حقه. وهذا الجزء خير من لا شيء، كما أنه يزيد الضغط المادي والمعنوي على المدين.

بل إن المخاطر تتعاظم إذا تصرف المحكوم عليه ببيع أموال محجوزة، مثل بيع سيارة "سكراب" رغم وجود قرار حجز، ما يعرّضه للمساءلة والعقوبة الجنائية.

ختاماً: لا تتوقف عند أول عقبة. فطريق التنفيذ القضائي مليء بالمسارات التي قد تبدو غير مجدية، لكن التعاون الجاد مع المنفذ الخاص يكشف قيمتها. واصل السير في الإجراءات القانونية حتى تستوفي حقك، ولو كان جزءاً يسيراً. فالقليل أفضل من العدم، وكل خطوة تُذكّر المدين بأن القانون يلاحق كل ما يملك، حتى السكراب.

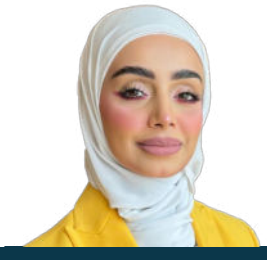

ورقة مالية تحمي حقك!

المحامية زاهرة عبدالشهيد

الشيك أداة وفاة يتداولها العديد من التجار والأفراد في معاملاتهم التجارية، ومن خلاله يضمن الشخص المُستحق تحصيل مُستحقاته، وقد أصبح تداول الشيك كتداول النقد لسهولته وسرعته وثقة التعامل فيه، إلا أنه وبالرغم من ذلك يتخلف أحيانًا عدد من الأشخاص عن توفير القيمة المستحقة للشيك مما يخلق هشاشة مالية مجتمعية.

ونظرًا لأن القانون يواكب الحياة وحاجة المُجتمع والأفراد، فقد عالج المُشرع هذا الأمر بموجب قرار رقم (٦) لسنة ٢٠٢٦ بتنظيم قواعد وإجراءات تنفيذ الشيك، وذلك عن طريق جعل الشيك الصادر بالإضافة إلى كونه أداء وفاء يُعد كأداء تنفيذ أيضًا تجر المُتخلف عن السداد إلى محاكم التنفيذ لمُباشرة الإجراءات في مواجهته والحجز على أمواله ومنقولاته وعقاراته حتى يتحصل المُستحق على أمواله دون الحاجة للجوء للقضاء العادي.

إن الشيك ليس مجرد ورقة مالية، بل رمز للثقة والاحترام بين الأطراف، ووسيلة لحماية الحقوق وحفظها.

من أروقة المحاكم!!

اقلعت الطائرة لنبحث عن محامي..

المسافرون على أتم الاستعداد لرحلتهم، وشوقهم يملأ قلوبهم لوجهتهم المنتظرة وصاحب مكتب السفر موكلنا قد أتم الحجوزات وأنجز جميع الترتيبات مع شركة السفريات (وكيلة شركة طيران)، وسلمهما مبلغًا تجاوز حاجز الستة عشر ألف دينار، كل شيء كان يسير بخير.

هنا المفاجأة وقبل الرحلة بيومين، وقعت الصدمة: إلغاء جميع الحجوزات دون مقدمات! تواصل موكلنا صاحب مكتب السفر والسياحة مع شركة السفريات وشركة الطيران مطالبًا بالتنفيذ او رد المبلغ، فجاء الرد مطمئنًا لكن الوعود تبخرت.

وجد موكلنا نفسه في مأزق، فمن جهة كان المسافرون ينتظرون سفرهم، ومن جهة أخرى كانت سمعته معرضة للخطر والانهيار فتكبد خسائر مالية لتعويضهم على نفقته الخاصة، بينما تعرض لحملة انتقادات ألحقت ضررًا أدبيًا بسمعته المهنية بسبب لايد له فيه.

لم يبقَ أمامه سوى اللجوء إلى القضاء فلجأ الينا ولم يكن اليأس واردًا معنا لثقتنا التامة بأحقية موكلنا وبعدالة القضاء فرفعنا دعواه أمام المحكمة وقدمنا ما يلزم من دفاع واثبات و اسانيد في الدعوى وثبت لدى قناعة المحكمة صحة الوقائع بعد التمحيص في ما تقدم واصدرت المحكمة حكمها لصالح موكلنا الذي قضى بانفساخ العقد بقوة القانون بسبب جائحة كورونا التي أوقفت الرحلات الجوية، وأن احتجاز شركة السفريات وشركة الطيران للمبلغ لما يزيد عن عامين دون سداد مثل خطأ موجبًا للمسؤولية وألزمتهما المحكمة بالتضامم برد المبلغ الأصلي وقدره اكثر من 16 الف دينار، إضافة إلى تعويض قدره اكثر من 2000 دينار جبرًا للضررين المادي والأدبي اللذين لحقا بموكلنا، مع الفائدة القانونية عن التأخير في السداد، كذلك تم الزامهما بسداد اتعاب محاماة وقدرها 800 دينار بحريني، وتم تأييد الحكم امام محكمة الاستئناف وكذلك تم تأييده لدى محكمة التمييز واصبح الحكم نهائي وبات.

هكذا تكللت الرحلة القضائية لموكلنا بالنجاح، مؤكدة أن العدالة وإن تأخرت فإنها لاتسقط وأن الثقة التي يضعها أصحاب مكاتب الحملات في شركات السفريات والخطوط الجوية ينبغي أن يقابلها التزام حقيقي، وإلا كانت المحاكم هي الملاذ الأخير لحماية الحقوق.

أجساد مُتجاورة وقلوب مغتربة..

أ. بيان الحايكي

قلوبٌ عاجزة عن تجسيد الأخوة، وزمنٌ تتسارع فيه الأحداث وتتشابك المصالح، يبقى السؤال الأعمق: ما الذي يجعل قلب المؤمن ينبُض بالحُب لأخيه، ثمَّ يتحول هذا النبض إلى شظايا من الفِرقة والتباعُد؟

الآية في سورة الحجرات {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} (١٠) ليست مُجرد توصيف، بل هي دستور إلهي يلتقي فيه المؤمنون على محبة اللّه. لكن واقعنا المُعاصر يرسم صورة مُغايرة، حيث تحولت الأخوّة إلى شعارات تُرفع في المُناسبات، بينما تَسود ثقافة الاستِعلاء والتفاضل. نرفُض أخانا لأنّه لا ينتمي لِعرقنا، أو لأنَّ لهجته مُختلفة، وكأنَّ الإيمان صار جواز سفر تحكُمه الحدود الجغرافية!

الأكثر إيلاماً تحول الاختلافات الفقهية الطبيعية إلى ساحات تباغُض. نسينا أنَّ الاختلاف في الفروع كان مَوجوداً مُنذ صدر الإسلام، لكنّهُ لم يَمنع التعاون والتآخي. اليوم، يُحوّل البعض هذه الاختلافات إلى حواجز تفصل بين المؤمنين، مُتناسين قوله تعالى: "ولا تنابزوا بالألقاب".

في هذا الفراغ، يَبرز العدو المُشترك الذي يدرُك أنَّ تفكيك هذه الأخوَّة هو الطريق المضمون لإسقاط الأُمة. يَستغِل جهلنا بِديننا ليُحول اختلافاتِنا إلى خنادق عِداء.

يقول الرسول اللّه صلى اللّه عليه وآله: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى". ويقول أمير المؤمنين علي (ع): "الناس صنفان: إما أخٌ لك في الدين أو نظيرٌ لك في الخلق". هذه دعوة صريحة للأخوّة الإنسانية قبل الدينية.

إعادة بناء الأمة تتطلب وعياً عميقاً بالخطر، وإحياء ثقافة الحوار البنَّاء، وتعاوناً عملياً ملموساً: إغاثة الملهوف، دعم المُهاجر، ونبذ خِطاب الكراهية.

فهل نستحق أن نُدعى إخوةً أمام اللّه؟ أم سَنبقى جسداً بلا روح؟

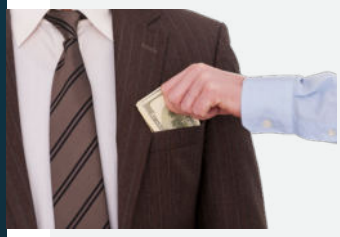

المادة (٣٩٨) من أخفى أشياء متحصلة من جريمة مع علمه بذلك ودون أن يكون قد ساهم في ارتكابها يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة التي يعلم أنها قد تحصلت منها. وإذا كان الجاني لا يعلم أن الأشياء تحصلت من جريمة ولكنه حصل عليها في ظرف يحمل على الاعتقاد بعدم مشروعية مصدرها تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر والغرامة. (وفقاً للمرسوم بقانون رقم ٢٢١٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون العقوبات البحريني).

الأرشيـف

شاركت الأستاذة ابتسام الصباغ في ورشة "اتفاقيات الصلح" بالمجلس الأعلى للمرأة، أكتوبر 2017 ، إلى جانب زملائها المرشدين بمكتب التوفيق الأسري بوزارة العدل ووزارة التنمية الاجتماعية.

اصالة الماضي
مع ذكريات الاجدات
اطباق شعبية
ومشروبات
منعشه
36793636 -33200043
HRS.BH

كاريكاتير

MEMORIES
SIAL

أ. ابتسام الصباغ

تكريم الأستاذة نظير مشاركة المكتب في ورشة المحامين الجدد.

أ. علي الشويخ

تكريمه لحصوله على المركز الثاني وأفضل مذكرة مدعي في المحاكاة الصورية.

قسم التوثيق

خلال معاملة توثيق مرئي

أ. أمل عبدالرسول

أ. أمل عبدالرسول خلال مقابلة مرئية مع Global Law Experts

القارئ المُميز

تكريم الفائزة عن العدد 14

الحفل السنوي 2026 الذي أقيم في حديقة Bloom Garden لمكتب المحامية ابتسام الصباغ.

أ. .زاهرة عبدالشهيد

أ. أمل عبدالرسول

أ. أحمد الشيخ

تكريم الحاصلين على لقب موظف العام 2025 من قِبل الأستاذة زينب السيد جواد في الحفل السنوي للمكتب.

نِعمَ الدواء الأرز

اخصائية التغذية العلاجية والحميات - زينب المحافظة

يُعد الأرز (العيش) عنصرًا أساسيًا في المائدة البحرينية، وحاضرًا يوميًا في وجبة الغداء لدى غالبية العائلات، حيث تتنوع طرق تحضيره وتختلف نكهاته بما يعكس ثراء المطبخ المحلي. وفي أصول الكرم الخليجي، يُقدَّم الأرز غالبًا بكميات كبيرة مقارنة بالبروتين والخضروات، ما جعله في نظر كثيرين سببًا مباشرًا لزيادة الوزن، ودفع البعض إلى الامتناع عنه تمامًا بحثًا عن نتائج سريعة في إنقاص الوزن. غير أن هذا التصور يثير تساؤلات مهمة: هل الأرز فعلًا عدو للوزن؟ ولماذا ظل غذاءً رئيسيًا لدى شعوب تتمتع بأنماط صحية مستقرة عبر التاريخ؟

يحضر الأرز في النصوص الدينية بوصفه غذاءً ذا قيمة، فعن الإمام الصادق (ع): "نِعمَ الدواء الأرز، بارد صحيح سليم من كُل داء"، وعنه (ع): "نِعم الطعام الأرز، يوسِع الأمعاء ويقطع البواسير". وهذه النصوص تعكس إدراكًا مبكرًا لفوائده الصحية، لا سيما فيما يتعلق بصحة الجهاز الهضمي. كما يتميز بخلوه من الغلوتين، ما يجعله مُريح على المعدة و يعتبر خيارًا مناسبًا للأشخاص الذين يعانون من حساسية القمح أو اضطرابات الجهاز الهضمي. ويُستخدم الأرز كذلك في بعض الحالات العلاجية المرتبطة بالإسهال، نظرًا لخواصه القابضة واحتوائه على مركبات تساعد على تنظيم حركة الأمعاء. كما يحتوي الأرز، خاصة في حالته الكاملة، على مضادات أكسدة تساهم في محاربة الأمراض و تقوية المناعة و تقليل الالتهابات و محاربة الشيخوخة وهو ما يفسر استخدامه في عدد من منتجات العناية بالبشرة والشعر.

إذن، المشكلة لا تكمن في الأرز بحد ذاته، بل في طريقة استهلاكه. فالأرز الأبيض المكرر يفقد جزءًا كبيرًا من قيمته الغذائية خلال المعالجة، ويُهضم بسرعة، ما قد يؤدي إلى ارتفاع سريع في مستويات السكر في الدم. كما أن الإفراط في الكميات، إلى جانب إضافة الدهون مثل الزبدة والزيوت، يحول الوجبة إلى مصدر مرتفع بالسعرات الحرارية. وبالتالي، لا يُعد الأرز سببًا مباشرًا لزيادة الوزن، بل إن العامل الحاسم هو الكمية والنوعية والتوازن الغذائي. فالامتناع التام عن الأرز قد يؤدي إلى فقدان سريع للوزن، لكنه غالبًا غير مستدام على المدى الطويل.

الدراسات العلمية الحديثة توصي بإعادة توزيع مكونات الطبق بحيث تكون الخضروات هي المكون الأكبر، تليها البروتينات، ثم الكربوهيدرات مثل الأرز، بما يحقق توازنًا غذائيًا يدعم الصحة العامة. ويبرز الأرز الأسمر بوصفه الخيار الأفضل من الناحية الصحية، إذ يحتفظ بطبقته الخارجية الغنية بالألياف والفيتامينات والمعادن، ما يعزز الشعور بالشبع لفترة أطول، ويساعد في تنظيم مستويات السكر والكوليسترول، ويجعله مناسبًا لمرضى السكري وللأشخاص الساعين إلى خسارة الوزن.

إن الأرز ليس خصمًا للصحة، بل غذاء أساسي يمكن أن يكون جزءًا من نظام متوازن يدعم الجسم، شرط اختيار النوع المناسب، والالتزام بالكمية، واعتماد طريقة تحضير صحية.

عنوان المكتب
مبنى ERA 58، طريق 1701
الطابق 32 - مكتب 232
المنطقة الدبلوماسية

رقم التواصل
+973 17514156

قسم التوثيق
+973 34179995

البريد الإلكتروني
info@lawyerebtisam.com

رئيس التحرير
المحامي أحمد الشيخ

الإنتاج الفني
أ. بيان الحايكي

الإشراف العام
المحامية ابتسام الصباغ

مجلة رؤى هي نتاج الطاقات الإنسانية لمنتسبي مكتب المحامية ابتسام الصباغ، والمجلة غير مقتصرة فقط على مشاركة المحاميين وهي تشمل الإداريين وقسم الاعلام، ونسعى من خلال هذا العمل لتقديم محتوى متميز يعبر بنحو إيجابي عن هويتنا القانونية والإنسانية،ويمكننا ان نلخص الأهداف بصورة موجزة كالتالي:

نشر الثقافة القانونية:

تعزيز الوعي القانوني لدى الأفراد من خلال مشاركتكم المقالات القانونية بصورة بسيطة للإسهام في فهم القانونين والحقوق والاطلاع عليها بصورة أكثر وضوحا.

التبادل الثقافي:

تعزز المقالات القانونية والثقافية الواردة في المجلة الحوار الثقافي ما بين منتسبي مكتب المحامية ابتسام الصباغ والمجتمع، علاوة على أن تبادل التجارب والخبرات والعلوم له دور كبير في تعزيز الثقة.

التقييم والتقويم:

الاستماع لآراء قارئي العمل ومقترحاتهم وانتقاداتهم لتطوير العمل لتحقيق الصالح العام والاطلاع على تساؤلاتهم وما يلبي حاجتهم القانونية من مواضيع قانونية او ثقافية.

حماية الحقوق:

دعم حقوق الأفراد من خلال تسليط الضوء على القضايا القانونية الهامة، وحكم العدد يمثل اكبر مثال على ذلك.

البحث والتحليل:

تعريف المجتمع والأفراد بالأخص بالتطورات والتحديثات الواردة في القوانين المحلية، مع بيان موجز لآلية حماية الحقوق وفق الظروف المستحدثة.

يُسعدنا معرفة آراءكم ومقترحاتكم البناءة. يُرجى مسح الباركود للمُشاركة في استبيان عن نشرة رؤى.

شُكرًا جزيلاً

للإطلاع على جميع اصدارات نشرة رؤى يُرجى مسح الباركود اعلاه.

رؤى

@LawyerEbtisam

إذا كنت تواجه أي مشكلة ، لا تتردد بالاتصال فنحن في خدمتك

Diplomatic Area Manama, Kingdom of Bahrain
T: 17514156 - whatsapp: 39596691
info@lawyerebtisam.com